المطلب الثامن
بيان معنى: (أي) والحكمة من ذكره

قال أستاذنا العلامة إبراهيم خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (تفسير سورة النِّساء): "إنَّ أصل (أي) الواقعة في النِّداء نكرة صالحة لأن تقال على كافَّةِ ما يمكن أن يندرج تحتها (على سبيل البدل)، فهي من المطلق بالمعنى الأصوليِّ المعروف فيه، وإن كانت من أعمِّه (ما صدقًا)، وأكثره صلاحية؛ لاندراج الأجناس تحتها على سبيل البدل"[(١)].

وقد فرَّقوا بين العام والمطلق في الأصول من حيث (الما صدق)، أي: (الأفراد) فيقولون: إنَّ كلَّ واحد منهما عامٌّ إلَّا أنَّ عموم العامِّ هو (**عموم دفعي**)، وعموم المطلق هو (**عموم بدلي**)[(٢)].

والمثال يتحققُّ عندما نأتي بنكرة في سياق الإثبات، ثمَّ نأتي بها بعينها في سياق النَّفي[(٣)]، وعندما نقول: (يا)، ونقول بعدها: (أي)، وقبل أن يذكر المفسِّر فإنَّ النَّفس

(١) تفسير سورة النساء (ص:١٠٨).

(٢) انظر: الإبهاج، للسُّبكي (١/٣١٦).

(٣) وتوضيح ذلك إذا قلنا مثلًا: (ما جاءني طالبٌ) أو (ما جاءني رجلٌ) فهو نكرة في سياق النَّفي، وهي تعمُّ، أي: تشمل جميع أفراد الرِّجال دفعةً واحدة، بحيث إذا قلتُ: (ما جاءني رجلٌ) لا يصحُّ أن تقولَ لي: هل جاءك محمَّد؟ لأنَّ النَّكرة عمَّت جميع أفراد الجنس دفعةً واحدة. أمَّا قولنا: (جاءني رجلٌ) من غير نفيٍ، فهنا المطلق هنا يعمُّ الأفراد لكن لا على سبيل الدَّفعة الواحدة، إنما على سبيل البدل. فقولك: (جاءني رجلٌ)، فرجل صالحة لأن تقال على أيِّ ذكرٍ من بني آدم، فيصحُّ أن أقصد محمَّدًا بدلا من عليٍّ أو غيره. ويصحُّ أن أقصد عليًّا بدلا من محمَّدٍ أو غيره، بحيث إذا قلتُ: (جاءني رجلٌ) وسَكَتُّ فلكَ أن تسألني عن الرَّجل من هو؟ هل هو محمَّد؟ هل هو عليٌّ..؟ و(أي) لها نفس المواصفات تشمل جميع ما يمكن أن يندرج تحتها من الأجناس أو الأنواع على سبيل البدل، نحو: يا أيُّها الرجل..الطَّالب..الملأ.. العالم.=

هنا كأنَّه قد حضر فيها كلُّ جنسٍ من الأجناس لكن على سبيل البدل، مثلًا: (النَّاس) في ﴿يَـــا أَيُّهَـــا النَّـــاسُ﴾ [البقرة:٢١] كأنَّه حضر في النَّفس أيضًا لكن لا على سبيل الاستقلال، وإنما على سبيل صلوح أن يكون هو المقصود بدل غيره، مثل: صلوح الملأ الأعلى مثلًا، ومثل: صلوح العلماء..الخ.

فعندما أذكرُ المفسِّر يأتي الحضور الثَّاني الذي هو على سبيل الاستقلال، فكأنَّ معنا حضورين، أو كأنَّ النَّاس قد حضروا مرَّتين، مرَّة بذكر (أي) لكن لا على سبيل الاستقلال، وإنما الصَّلوح للإرادة بدلًا من غيرها؛ لأنَّ كلَّ الأجناس تحضر لكن على سبيل الصَّلوح للإرادة -(واحد بدل الآخر)-، ثمَّ يذكرُ المفسِّر بالحضور الاستقلالي.

و(أي) النِّدائية وصلة لنداء ما فيه (أل)[1].

=والمقصود في الحكم بالنِّداء في الحقيقة ليست هي، وإنما نعتُها الذي يليها، ولكونه هو المقصود بالحكم اغْتُفِر فيه ما لا يغتفرُ في غيره من النُّعوت، فالمفروض في النَّعت عند النَّحويين أن يكون مشتقًّا أو مؤوَّلا بالمشتقِّ، فالمشتقُّ مثل: (العاقل)، والمؤوَّل بالمشتقِّ مثل: المنسوب (المصري) مثلا، أي: المنسوب إلى (مصر)، هذا المشار إليه مثلا. أمَّا (النَّاس) أو (الرَّجل) فهو جامد، فجاز أن يكون نعتا؛ لأنَّه المقصود بالنِّداء في الحقيقة في قولك: (يا أيُّها النَّاس)...كأنَّك تناديه لا تنعت به.

(١) "و(أي) النِّدائية وصلة لنداء ما فيه (أل) يقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ [المائدة:٤١]، و﴿يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا﴾ [البقرة:١٠٤]. ويجوز أن تؤنِّث مع المؤنث فتقول: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]. وإنما كانت (أي) وصلة؛ لأنَّه لا يقال: (يا الرَّجل) أو (يا الذي) أو (يا المرأة)، و(أي) هذه: اسم مبني على الضَّمِّ؛ لأنَّه منادى مفرد، و(ها) لازمة لأي للتَّنبيه، وهي عوض من الإضافة في (أي) و(الرَّجل) صفة لازمة لـ: (أي)، ولا بد من أن تكون هذه الصِّفة فيها (أل)". انظر: حاشية الصَّبان (٣/١٥٠-١٥٢). والحاصل أنّه لا ينادي المعرَّف بـ: (أل) فلا يقال: (يا الرَّجل) إلا في الضَّرورة؛ لأنَّ في ذلك جمعًا بين أداتي التَّعريف. وجوَّزه الكوفيون في الاختيار. واستثني البصريون شيئين: اسم الله عَزَّوَجَلَّ، فيقال: (يا أَلله)؛ لأنَّ (أل) للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة، فيجوز حينئذٍ قطعُ همزه ووصله. والثَّاني: الجملة المسمَّى بها كأن تسمِّي (يا الرَّجل قائم) فإذا ناديته قلتَ: (يا الرَّجل قائم) أقبل؛ لأنَّه سمِّي به على طريق الحكاية. انظر: همع الهوامع (٢/٤٦-٤٨). "و(أي) بمنزلة (كل) مع النَّكرة وبمنزلة (بعض) مع المعرفة والفعل في قولك: (أيُّ عبيدي ضربك فهو حرٌّ) عامٌّ حتى لو ضربه الجميع عتقوا؛ لأنَّ الفعل مسند إلى عامٍّ، وهو ضمير (أي)، وفي (أيُّ عبيدي ضربته فهو حرٌّ) خاصٌّ حتَّى لو ضرب الجميع لم يعتق إلا الأوَّل؛ لأنَّ الفعل مسند إلى=

"و(أي) وصلة إلى ندائه إنما آثروا (أيا)؛ لأنها لوضعها على الإبهام، واحتياجها وضعًا إلى المخصِّص ألصق بما بعدها من غيرها، ولما شابهها اسم الإشارة بكونه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه بالإشارة الحسيَّة أو الوصف بعده قام مقامها في التَّوصل إلى نداء ما فيه (أل). وأمَّا ضمير الغائب فإنَّه وإن وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه لكن بما قبله غالبًا وهو المفسر، وأمَّا الموصول فإنَّه وإن أزال إبهامه ما بعده لكنه جملة"(١).

وقد سبق ما قاله الزَّمخشريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من البيان الواضح للحكمة من ذكر (أي). وقال الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: و(أي) لها معانٍ شهيرة، والواقعة في النِّداء نكرة موضوعة لبعضٍ من كلٍّ، ثمَّ تعرَّفت بالنِّداء، وتوصِّل بها لنداء ما فيه (أل)؛ لأنَّ (يا) لا يدخل عليها في غير الله عَزَّوَجَلَّ إلا شذوذًا لتعذُّر الجمع بين حرفي التَّعريف، فإنهما كمثلين، وهما لا يجتمعان إلا فيما شذَّ من نحو:

(فلا والله لا يُلفَى لما بي***ولا لِلِما بهم أبدا دَواء)(٢)

=ضمير المخاطَب، وهو خاصٌّ إذ الرَّاجع إلى (أي) ضمير المفعول، والفعل يعمُّ بعموم فاعله لكونه كالجزء من الفعل". الكليَّات (ص:٣٢٦ – ٣٢٨).

(١) حاشية الصَّبان (٣/١٥١).

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي، من بني أسد، وقيل: لرجل من بني أسد [الوافر]. اللغة: (لا يلفى) لا يوجد، من ألفى إذا وجد، (لما بي) الذي بي. والمعنى: يقسم أنَّه لا يوجد للذي به من الموجدة والألم، ولا للذي عند خصومه من الحقد والضَّغينة علاج، وليس هناك أمل في المودَّة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضَّغائن، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف. والشَّاهد فيه: (للما) فاللام الثَّانية توكيد للأولى الجارَّة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أنَّ اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذٌّ؛ لأنَّ الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصَّواب لقال: (لِمَا لِمَا به)؛ لأنَّ الأصل في حرف أن يعاد مع الاسم المجرور عند توكيده. انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك (٢/٩٨٢)، سرُّ صناعة الإعراب (١/٢٨٢)، (١/٣٣٢)، الخصائص (٢/٢٨٢)، وانظر: التَّحرير والتَّنوير (٢٣/٣٧٠)، الدُّر المصون (٢/١٨٣)، البحر المحيط (٨/٢٣٠)، ابن عادل (٦/٤٦٨)، (١٥/١٤٣)، (٢٠/٥)، وانظر: خزانة الأدب (٢/٢٧٠–٢٧٤)، (٥/١٥٥)، (٩/٥٢٩)، شواهد المغني (ص:٥٠٥)، الدُّرر (٢/١٥)، معاني القرآن، للفرَّاء (١/٦٨)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني (٢/٢٥٦).

أعطيت حكم المنادي، وجعل المقصود بالنِّداء وصفًا لها، والتزم فيه هذه الحركة الخاصَّة المسماة بالضَّمة، وإنما التزم ذلك إشعارًا بأنَّه المقصود بالنِّداء، ولا ينافي هذا كون الوصف تابعًا غير مقصود بالنِّسبة لمتبوعه؛ لأنَّ ذلك بحسب الوضع الأصليِّ حيث لم يطرأ عليه ما يجعله مقصودًا في حدِّ ذاته ككونه مفسِّرًا لمبهم، ومن هنا لم يشترطوا في هذا الوصف الاشتقاق مع أنَّ النَّحويين إلا النَّذر كابن الحاجب[1] اشترطوا ذلك في النُّعوت. و(ها) التَّنبيهية زائدة لازمة للتَّأكيد والتَّعويض عمَّا تستحقُّ من المضاف إليه أو ما في حكمه من التَّنوين كما في ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء:١١٠]، وإن لم يستعمل هنا مضافًا أصلًا. وكثُرَ النِّداء في الكتاب المجيد على هذه الطَّريقة لما فيها من التَّأكيد الذي كثيرًا ما يقتضيه المقام بتكرُّر الذِّكر، والإيضاح بعد الإبهام، والتَّأكيد بحرف التَّنبيه، واجتماع التَّعريفين. هذا ما ذهب إليه الجمهور.."[2].

وفي (تفسير أبي السُّعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ): "و(أي) اسم مبهم جعل وصلة إلى نداء المعروف باللام لا على أنه المنادى أصالة، بل على أنَّه صفة موضِّحة له، مزيلة لإبهامه والتزام رفعه مع انتصاب موصوفه محلًّا إشعارًا بأنَّه المقصود بالنِّداء، واقحمت بينهما كلمة التَّنبيه تأكيدًا لمعنى النِّداء، وتعويضًا عمَّا يستحقُّه، أي: من المضاف إليه ولما ترى من استقلال هذه الطَّريقة بضروبٍ من أسباب المبالغة والتَّأكيد كثر سلوكها في التَّنزيل المجيد، كيف لا. وكلُّ ما ورد في تضاعيفه على العباد من الأحكام والشَّرائع وغير ذلك خطوبٌ جليلةٌ حقيقةٌ بأن تقْشعرَّ منها الجلودُ، وتطمئن بها القلوب الآبية، ويتلقَّوها بآذانٍ واعية، وأكثرهم عنها غافلون. فاقتضى الحال المبالغة والتَّأكيد في الإيقاظ والتَّنبيه"[3].

وعلى ذلك فإنَّ فائدة ذكر (أي) في النِّداء في ثلاثة أمور:

"أحدها: غرض لفظي يتمثَّل في كونها وصلة لنداء ما فيه (أل)، فإنَّ حرف النِّداء لا يصحُّ أن يباشر منادى فيه (أل).

(١) انظر: شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب (١/٣٨٦)، (٤/٢٨٥).

(٢) بتصرُّف عن (روح المعاني) (١/١٨١-١٨٢)، وانظر: تفسير أبي السُّعود (١/٥٨).

(٣) تفسير أبي السُّعود (١/٥٨).

أمَّا الغرضان المعنويان لذكرها: فأحدهما: أنها بحكم إطلاقها وصلوحها لأن تقال على هذا وعلى ذاك من الأجناس على سبيل البدل -كما سبق- إذا طرق ذكرُها السَّمع بمجرَّدها، وقبل أن يذكر ما بعدها المفسِّر لها يصلح في النَّفس أن يراد منها هذا المفسِّر، وأن يراد غيرُه من بقية الأجناس الصَّالحة للإرادة، فإذا ذكر المفسِّر بعدها كان حضوره في النَّفس على سبيل الاستقلال والإلغاء لما عداه، وكذلك يقال في كلِّ تخصيصٍ لعام أو تقييدٍ لمطلق، فذكر (أي) أفادنا حضورًا مشتركًا للجنس المفسِّر لها مع بقية الأجناس زائدًا على الحضور المستقلِّ لذلك المفسر بعد ذكره..

وأمَّا الغرض الآخر أنَّه عند ذكرها، وقبل أن يطرق السمعَ ذكرُ ما يفسِّرُها تتردَّد النَّفس في المراد. فتتشوَّق النَّفس إلى معرفة المراد..، وتفسير هذا المبهم بحكم ما غرسه الله عَزَّوَجَلَّ فيها، وجبلها عليه من غريزة حبِّ الاستطلاع. فإذا ذكر المفسِّر بعد ذلك فجاءها البيان بعد الإبهام تمكَّن في النَّفس أيما تمكُّنٍ كأنما حُفِرَ وغرز في أعمق الأعماق منها؛ لأنَّ ما يأتي عن تعبٍ في الطَّلب، وتلهُّفٍ وحرصٍ على التَّحصيل تكون على بقائه أحرص، وفي مزيد العناية به أتم وأبلغ"[(١)]. وبذلك أكون قد أتيتُ على بيان ما قيل في معنى (أَيْ)، والحكمة من ذكره، وما لذلك من الأهميَّة بالنِّسبة لموضوعات هذا الفصل..

(١) تفسير سور النِّساء (ص:١٠٨-١٠٩).